

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

معالي الوزراء

السادة رؤساء الوفود

السيدات والسادة الحضور

ايماناً باهمية اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وقعت دولة الكويت في مدينة مريدا في المكسيك ،بتاريخ 9 ديسمبر 2003 ،وقد تم التصديق على الاتفاقية وفقا للقانون رقم 47 لسنة 2006 الذي يجعل من احكام موادها قانونا واجب التطبيق . هذا وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في علاقة دولة الكويت بالدول الاطراف بتاريخ 16 فبراير 2007 .

وبالاطلاع على نصوص الاتفاقية، يبين لنا ان اغلب الافعال المراد تجريمها ،هي افعال مجرمة ومعاقب عليها في قانون الجزاء الكويتي، والقوانين الجزائية الخاصة بحماية الاموال العامة، والكشف عن العمولات في عقود الدولة، ومكافحة غسل الاموال، كذلك ،وبشأن الكسب غير المشروع ،وهناك جهاز متخصص في النيابة العامة معني بجرائم الاموال.

وأن ثمة اقتراح بقانون معروف -حالياً- على مجلس الامة للكشف عن الذمة المالية، وآخر بحق الاطلاع ومشروع قانون بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد ومشروع قانون خاص لمكافحة الفساد.

و فيما يتعلق بتدابير النزاهة بين أعضاء الجهاز القضائي وسلوكهم ،فإن القضاء الكويتي هو أحد السلطات الثلاث التي نص عليها الدستور وأكد استقلالها وصدرت التشريعات التي أكتمل بها التنظيم القضائي ،فأنه يوجد جهازان أحدهما للتفتيش على أعمال رجال القضاء ،والاخر على أعمال أعضاء النيابة العامة، وهما تابعان للمجلس الاعلى للقضاء طبقاً للقانون رقم 22 لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء.

ولا يمنع من مكنة استحداث تدابير تشريعية أخرى، لتغطية الحالات التي تستلزم تدخل المشرع، ومواجهة ما يستجد من جرائم.

كما أخذ مجلس الوزراء قراراً يتضمن عدداً من التدابير التي تصب في إطار مكافحة الفساد بما فيها الدور الاعلامي بهذا الشأن.

واصدر المجلس قراراً يقضي بتكليف وزير المالية بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الدولي للاعمار والتنمية وذلك لتقديم المساعدة في صياغة التشريعات المتعلقة بالذمة المالية من قبل المسؤولين، وتقديم النصح والارشاد فيما يختص بأنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وقيام وزارة التجارة والصناعة بالمتابعة والتنسيق لتنفيذ هذا المشروع مع البنك الدولي، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية - وذلك ادراكاً بأهمية مشاركة المجتمع المدني في هذا الشأن، ورفع تقارير دورية الى مجلس الوزراء عن مراحل التنفيذ.

من ذلك كله، يبين أن القانون الصادر بالموافقة على الاتفاقية المطروحة، حديثة الصدور، وأن الاتفاقية ذاتها قد دخلت حيز النفاذ بالنسبة لعلاقة دولة الكويت بالدول الاخرى - في وقت حديث - كذلك، وان الجهود لا تزال قائمة، بشأن مدى امكانية إصدار تشريعات جديدة لاعمالها.

بالإضافة الى ذلك، فإن التطبيق العملي للاتفاقية وما قد يسفر عنه مدى الحاجة الى سن تشريعات تعالج جانباً أو جوانب من الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية، وكذلك بيان اوجه الحاجة الى التعاون الدولي في مجالات مختلفة و متصلة تحتاج الى فترة مناسبة حتى تستبين الامور المشار اليها، وفي هذا الوقت يمكن اعداد التقييم الذاتي.

وفيما يتعلق في التقييم الذاتي وايماناً من اهميته قمنا بالاجابة على التقييم بشكل كامل الا انه اتخذ قراراً بالتريث لاستشفاف رأي الجهات ذات العلاقة في الدولة حول مرئياتها تجاه تفصيلات وردت في التقييم وتقع في دائرة اختصاصها، هذا وقد تم مخاطبة هذه الجهات (وزارة المالية-ديوان المحاسبة-وزارة الداخلية-البنك المركزي).

وفد

دولة الكويت